استطلاع راي النخبة الأردنية

حول

أولويات مجلس النواب الأردني العشرين للمرحلة القادمة

عمّان– 11 تشرين الثاني 2024

إعداد

باحث أول: حازم عياد باحث مساعد: خليل قنديل باحث إحصائي: نبيل حمران

باشراف مدير المركز عاطف الجولاني

المقدمة:

تشكّل مجلس النواب الأردني العشرون وفقا لقائمة وطنية حزبية وأخرى محلية قطعت صلته للمرة الأولى بقانون الصوت الواحد الذي هيمن على الحياة البرلمانية والسياسية الأردنية لثلاثين عاما ماضية، اذ حدد قانون الانتخاب الأردني الجديد 41 مقعدا للأحزاب التي تتخطى العتبة الانتخابية المقدرة بـ 2.5% في القوائم الوطنية، في مقابل عتبة قدرت 7% للمقاعد في القوائم المحلية، علما بأن عدد مقاعد مجلس النواب الكلية 138 مقعدا، ما أتاح لعشر قوائم حزبية الفوز بمقاعد برلمانية وفقًا للقوائم الوطنية، معززة بعدد من المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب في القوائم المحلية.

هندسة جديدة لمجلس النواب العشرون فتحت الباب لتساؤلات حول تأثير ذلك على أولويات مجلس النواب وأجندته السياسية والاقتصادية، وهو السؤال الذي سعت الدراسة للإجابة عليه عبر استطلاع رأي لعينة من أفراد النخبة الأردنية والنواب الفائزين في الانتخابات، بهدف التعرف على أولويات مجلس النواب الأردني، آخذين بعين الاعتبار التحولات الإقليمية والدولية المترتبة على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان الذي أعقب عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023 وتداعيات وتأثير توسع الصراع في الضفة الغربية واليمن والعراق وسوريا وإيران والنتائج المحتملة للانتخابات الرئاسية الأمريكية والتي تلعب دورا في تحديد أولويات النواب والنخبة الأردنية للمرحلة المقبلة.

أولا: إطار نظري

مجلس النواب الأردني العشرين يُعدّ الأول من نوعه الذي يتوافر على مقاعد مخصصة للأحزاب، وهي انتخابات جرت في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية يتوقع أن تسهم في تحديد أولويات مجلس النواب وعلى رأسها الواقع الاقتصادي المتعب بسبب الأزمات الإقليمية وضغوط المديونية المحلية والخارجية، فضلاعن كونها مرحلة مهمة لاختبار حزمة الإصلاح السياسي التي أُقرّت في العام 2022. وتميزت الانتخابات البرلمانية بأنها جاءت في ظل أوضاع إقليمية متوترة وصراعية باندلاع الحرب عي قطاع غزة ولبنان نتيجة العدوان الإسرائيلي، والتي سبقها تنامي قوة اليمين الإسرائيلي وأطماعة في الضفة الغربية. وأخيرا الأوضاع الدولية المرتبطة بالحرب الأوكرانية والأزمة المتصاعدة في بجر الصين الجنوبي والمترافقة مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية.

وفي ضوء ذلك تم تحديد الأولويات المتوقعة لمجلس النواب الأردني العشرين في خمس أولويات أساسية استُطلعت مواقف النخبة الأردنية من هذه الأولويات بتحديد أوزانها المعيارية من حيث الأهمية بترتيبها من 1 إلى 5، وهذه الأولويات تم تقسيمها كالاتي:

1. القضايا الاقتصادية والمعيشية .
2. التحديات الأمنية وتشمل (التهديدات الحدودية، وتداعيات طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان).
3. تعزيز مسار الإصلاح السياسي وتشمل (تعزيز دور الأحزاب السياسية، مواصلة تطوير التشريعات وتعزيز المشاركة الشعبية).
4. تعزيز الحريات العامة.
5. تعزيز الجبهة الداخلية لمواجهة تهديدات اليمين الإسرائيلي لتمرير خطة التهجير القسري (الترانسفير) والسيطرة المطلقة على المسجد الأقصى.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أولويات مجلس النواب الأردني العشرين من منظور النخبة الأردنية والنواب في آن واحد، وذلك باستطلاع أراء عينة من النواب والنخبة الأردنية بعد مرور شهر على انتخاب مجلس النواب في العاشر من ايلول/ سبتمبر من العام الحالي 2024 وقبيل انعقاد جلساته الأولى في 18 تشرين الثاني 2024.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الاستطلاعية إلى كونها الأولى التي تحاول استكشاف تداعيات وتأثيرات اقرار قانون انتخاب جديد على أولويات مجلس النواب في نسختة العشرين للأعوام 2024 و2028، فمجلس النواب جاء وفقا لقانون انتخاب وقانون أحزاب جديد أُقرّ في العام 2022، إلى جانب تعديلات دستورية شملت صلاحيات جديدة للملك ومجلس أمن قومي اطلق عليه تسمية "مجلس السياسة الخارجية والامن الأردني".

العينة المستطلعة:

تشمل العينة المستهدفة مائة شخصية من أفراد النخبة الأردنية على أن يكون نصفها من النواب والنصف الآخر من الأكاديميين والإعلاميين والوزراء السابقين والأعيان وأمناء عامي الأحزاب الأردنية والقيادات النقابية والشبابية والنشطاء السياسيين.

أداة البحث ومنهجيته:

تحدد أوزان الأولويات من خلال الطلب من المستطلعين ترتيب الأولويات بحسب قناعاتهم في استمارة مرسلة عبر البريد الالكتروني (Email) او عبر تقنية الواتس اب (whatsapp) للاتصال أو عبر الاتصال الهاتفي المباشر، وتستخراج أوزان الأولويات ونسبها المئوية بالاستعانة ببرنامج اكسل (Excel) الإحصائي لإجابات العينة المستطلعة آراؤهم ومقارنتها. وأجري الاستطلاع في الفترة الزمنية ما بين 25 إلى 30 تشرين الاول/ أكتوبر 2024.

نتائج الاستطلاع

أولا: الآراء العامة لأعضاء العينة المختارة للنخبة الأردنية

أيد 48 % من العينة الأردنية أن يشكل تعزيز الجبهة الداخلية الوطنية لمواجهة تهديدات اليمين الإسرائيلي الأولوية الأولى وأن تملك الوزن الاعلى في تحديد أولويات مجلس النواب الأردني العشرين للمرحلة القادمة. في حين أيد 33 % من النخبة الأردنية أن يكون الاقتصاد الاولوية الأولى، في حين رأى المستطلعون أن الإصلاح السياسي والتحديات الأمنية والحريات العامة، ليست في صدارة أولويات مجلس النواب للمرحلة المقبلة ولتحتل نسب 8 % و 5 % و4 % على التوالي في استطلاع رأي النخبة الأردنية.

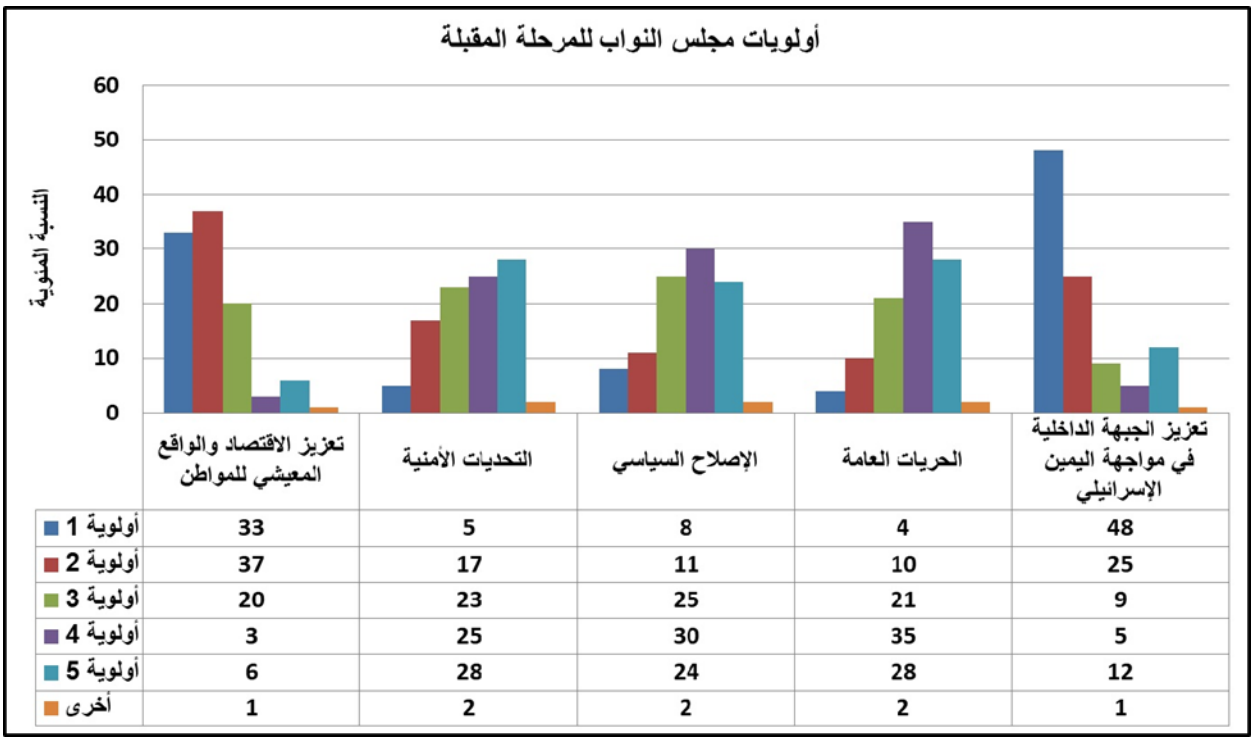

	تعزيز الاقتصاد والواقع المعيشي للمواطن	التحديات الأمنية	الإصلاح السياسي	الحريات العامة	تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي
أولوية 1	33	5	8	4	48
أولوية 2	37	17	11	10	25
أولوية 3	20	23	25	21	9
أولوية 4	3	25	30	35	5
أولوية 5	6	28	24	28	12
أخرى	1	2	2	2	1

1. تعزيز الجبهة الداخلية ومواجهة اليمين الإسرائيلي

رأى غالبية أفراد عينة النخبة المستطلعة أن تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي يأتي في مقدمة أولويات مجلس النواب خلال المرحلة المقبلة.

إذ قال 48 بالمئة من أفراد العينة إن تعزيز الجبهة الداخلية هو الأولوية الأولى لمجلس النواب، في حين قال 25 بالمئة إنها الأولوية الثانية، فيما رأى 9 بالمئة أنها الأولوية الثالثة، و5 بالمئة أنها الرابعة، و12 بالمئة من أفراد العينة قالوا إن تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي هو الأولوية الخامسة لمجلس النواب خلال المرحلة المقبلة بحسب الرسم البياني التالي.

تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي لأفراد العينة

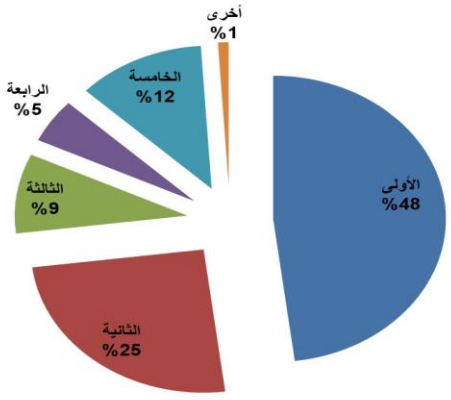

2. تعزيز الاقتصاد وتحسين الوضع المعيشي

ذهب 33 بالمئة من أفراد العينة إلى أن تعزيز الاقتصاد وتحسين الواقع المعيشي هو الأولوية الأولى لمجلس النواب، و37 بالمئة منهم قالوا إنها ثاني أولويات المجلس، فيما قال 20 بالمئة إن تعزيز الاقتصاد هو ثالث أولويات المجلس، و3 بالمئة و6 بالمئة أشاروا إلى أن تعزيز الاقتصاد يحتل المركزين الرابع والخامس على الترتيب في أولويات مجلس النواب خلال المرحلة المقبلة، وكما يوضح الرسم البياني التالي:

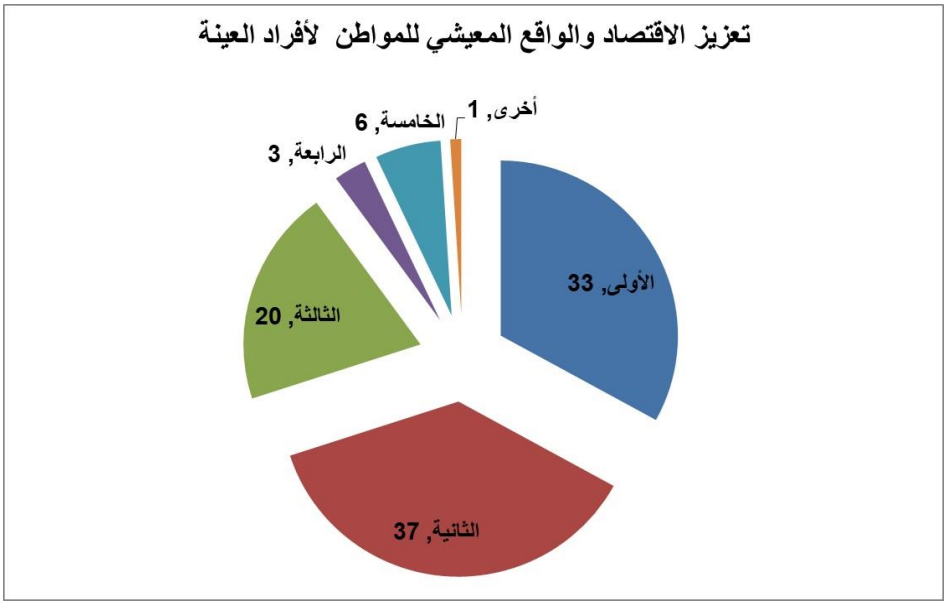

3. تعزيز الحريات العامة

بحسب نتائج الاستطلاع، قال 4 بالمئة من أفراد العينة إن الحريات العامة هي أولى أولويات مجلس النواب، و10 بالمئة منهم قالوا إنها الأولوية الثانية. بالمقابل ذهب 35 بالمئة من أفراد العينة إلى أن الحريات العامة تأتي في المركز الرابع، و28 بالمئة منهم يرونها في المركز الخامس في أولويات المجلس للمرحلة المقبلة كما يوضح الرسم البياني التالي:

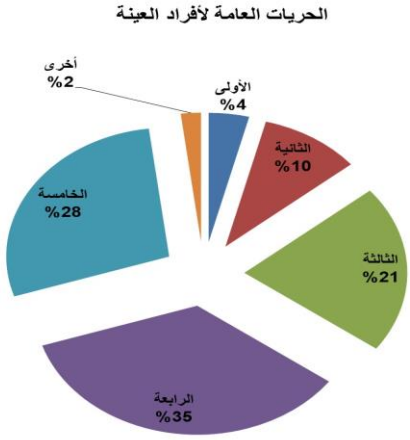

4. التحديات الأمنية

ورأى 5 بالمئة من أفراد العينة أن التحديات الأمنية ينبغي أن تكون الأولوية الأولى و17 بالمئة أنها الثانية و 23 بالمائة أنها الثالثة، مقابل 25 بالمئة و 28 بالمئة قالوا إنها الأولوية الرابعة والخامسة على الترتيب، كما يوضح الرسم البياني التالي:

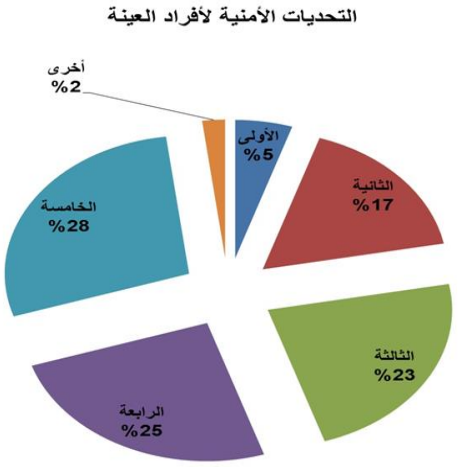

5. الإصلاح السياسي

وقال 8 بالمئة من أفراد العينة إن الإصلاح السياسي يجب أن يكون أولى أولويات مجلس النواب، و 11 بالمئة منهم قالوا إنه الأولوية الثانية و 25 بالمائة قالوا إنه الأولوية الثالثة، فيما ذهب 30 بالمئة من أفراد العينة إلى أن الإصلاح السياسي يأتي رابعًا في أولويات مجلس النواب، و24 بالمئة منهم يرونه يأتي خامسًا، وفق الرسم البياني التالي:

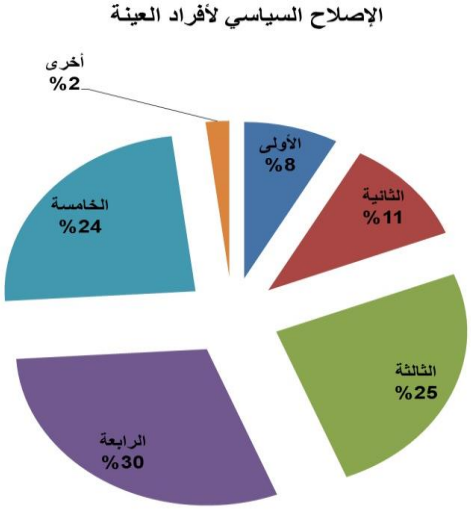

ثانيا: مقارنة آراء العينة الأردنية

خلافا للنواب الذين اعتبروا أن تعزيز الجبهة الداخلية ينبغي أن يكون الأولوية الثانية والاقتصاد الأولى، اعتبرت النخبة الأردنية من غير النواب والمكونة من الوزراء السابقين والأعيان والاعلاميين والاكاديمين والنقابيين ان تعزيز الجبهة الداخلية ينبغي أن يكون الأولوية الأولى، يليها الاقتصاد والأوضاع المعيشية ثانيا، ثم الحريات العامة ثالثا، والتي جاءت بدورها في المرتبة الاخيرة لدى النواب، إلى جانب التحديات الأمنية بالتساوي.

وفي حين حل الإصلاح السياسي في المرتبة الثالثة لدى النواب فقد حلّ رابعا لدى النخبة الأردنية من غير النواب، فيما حلّت التحديات الأمنية في المرتبة الخامسة في تطابق كبير مع النواب من حيث الترتيب لا من حيث الوزن الذي بقي مرتفعا لدى النخبة من غير النواب وبفارق يبلغ 24 % لصالح النخبة من غير النواب.

أولاً: رأي أعضاء مجلس النواب:

بحسب نتائج الاستطلاع، تصدّر تعزيز الاقتصاد، يليه تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة تهديدات اليمين الإسرائيلي، أولويات مجلس النواب للمرحلة المقبلة، واحتل الإصلاح السياسي والتحديات الأمنية، بنظر النواب المستطلعين، مرتبة وسطى في أولوياتهم للمرحلة المقبلة، فيما جاءت الحريات العامة في أدنى سلّم أولوياتهم. وذلك بحسب أعضاء مجلس النواب المستطلعة آراؤهم كما يظهر في الجدول التالي:

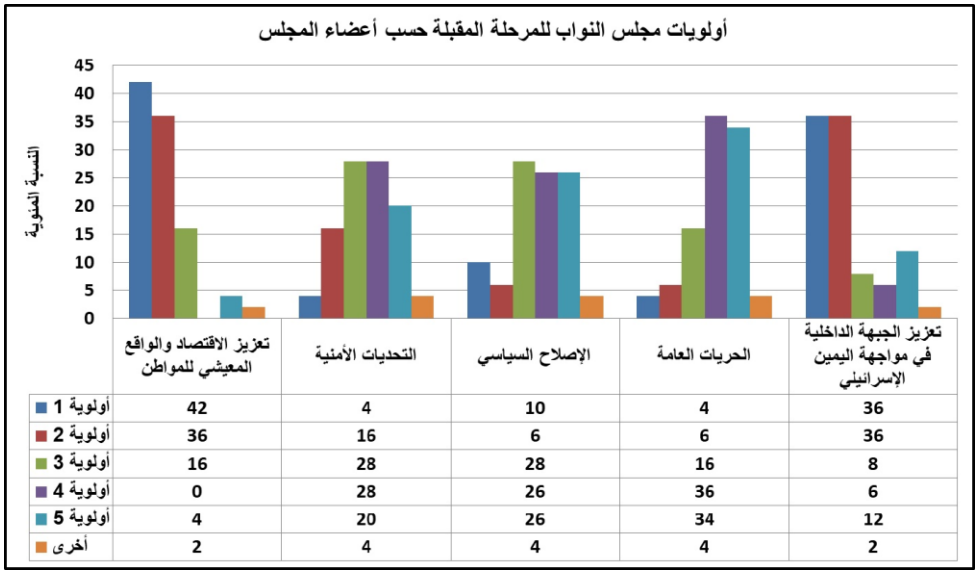

	تعزيز الاقتصاد والواقع المعيشي للمواطن	التحديات الأمنية	الإصلاح السياسي	الحريات العامة	تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي
أولوية 1	42	4	10	4	36
أولوية 2	36	16	6	6	36
أولوية 3	16	28	28	16	8
أولوية 4	0	28	26	36	6
أولوية 5	4	20	26	34	12
أخرى	2	4	4	4	2

1. تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي

ذهب 36 بالمئة من النواب المستطلعين إلى أن تعزيز الجبهة الداخلية هو الأولوية الأولى لمجلس النواب، و36 بالمئة منهم قالوا إنها ثاني أولويات المجلس، فيما قال 8 بالمئة منهم إن تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي هو ثالث أولويات المجلس، و6 بالمئة و12 بالمئة أشاروا إلى أن ذلك يحتل المركزين الرابع والخامس على الترتيب في أولويات مجلس النواب خلال المرحلة المقبلة كما يوضح ذلك الرسم البياني التالي:

تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي لأفراد العينة من النواب

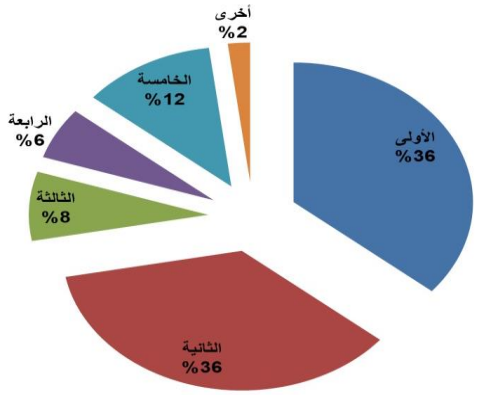

2. تعزيز الاقتصاد وتحسين الأوضاع المعيشية

قال 42 بالمئة و36 بالمئة من أعضاء مجلس النواب المستطلعين إن تعزيز الاقتصاد هو الأولوية الأولى والثانية للمجلس، مقابل 16 بالمئة و4 بالمئة أفادوا بأنها الأولوية الثالثة والخامسة على الترتيب بحسب الرسم البياني التالي:

تعزيز الاقتصاد والواقع المعيشي للمواطن لأفراد العينة من النواب

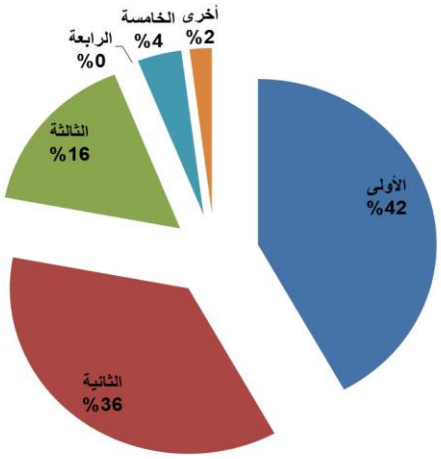

3. الإصلاح السياسي

قال 10 بالمئة من النواب المستطلعين إن الإصلاح السياسي هو أولى أولويات مجلس النواب للمرحلة المقبلة، و6 بالمئة منهم أفادوا بأنها الأولوية الثانية، فيما ذهب 28 بالمئة منهم إلى أن الإصلاح السياسي يأتي ثالثًا، و28 بالمئة رأوه رابعًا، و28 بالمئة قالوا إنه يأتي خامسًا في أولويات مجلس النواب للمرحلة المقبلة، كما في الرسم البياني التالي:

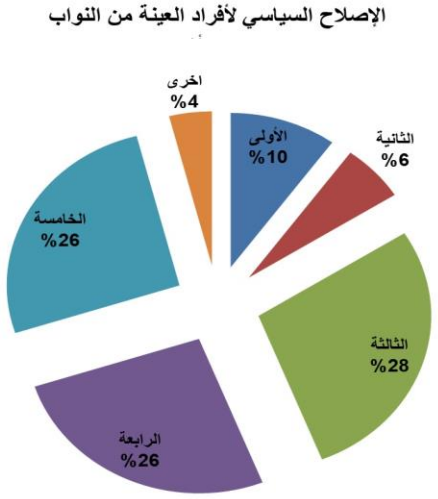

4. التحديات الأمنية

رأى 4 بالمئة و 16 بالمئة من النواب المستطلعين أن التحديات الأمنية هي الأولوية الأولى والثانية للمجلس، مقابل 28 بالمئة و28 بالمئة و20 بالمئة قالوا إنها الأولوية الثالثة والرابعة والخامسة على الترتيب، كما في الرسم البياني التالي:

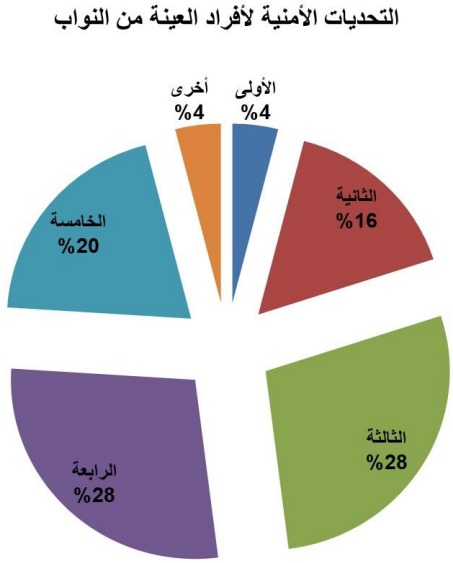

5. الحريات العامة

قال 4 بالمئة من النواب المستطلعين إن الحريات العامة هي أولى أولويات مجلس النواب، و 17 بالمئة منهم أفادوا بأنها الأولوية الثانية، فيما ذهب 16 بالمئة منهم إلى أن الإصلاح السياسي يأتي ثالثًا في أولويات مجلس النواب، و36 بالمئة و34 بالمئة منهم رأوه يأتي في المرتبتين الرابعة والخامسة، على الترتيب، كما في الرسم البياني التالي:

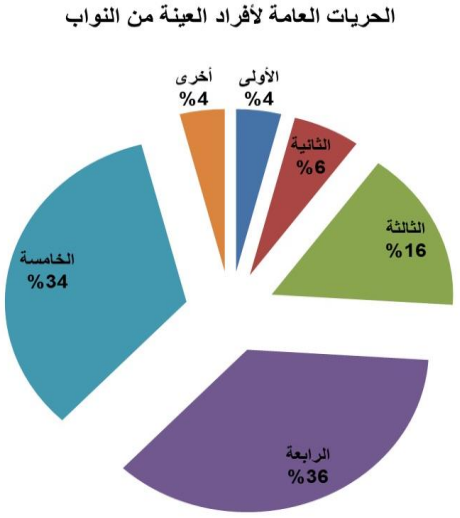

ثانيا: رأي أفراد عينة النخبة الأردنية من غير النواب

ذهب غالبية أفراد العينة من غير أعضاء مجلس النواب إلى أن الأولوية الأولى لمجلس النواب خلال المرحلة المقبلة ينبغي أن تكون تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة خطر اليمين الإسرائيلي، وكما في الجدول التالي:

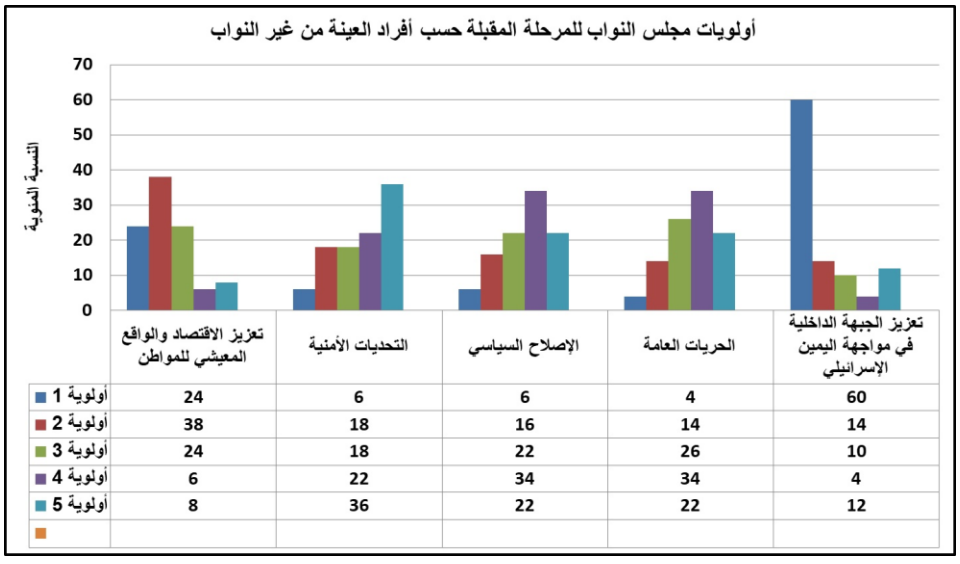

	تعزيز الاقتصاد والواقع المعيشي للمواطن	التحديات الأمنية	الإصلاح السياسي	الحريات العامة	تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي
أولوية 1	24	6	6	4	60
أولوية 2	38	18	16	14	14
أولوية 3	24	18	22	26	10
أولوية 4	6	22	34	34	4
أولوية 5	8	36	22	22	12

1. تعزيز الجبهة الداخلية

حلّت هذه الأولوية في المرتبة الأولى لدى عينة النخبة من غير النواب من حيث الوزن والترتيب في الأهمية بنسبة بلغت 60 بالمائة، متفوقة على النواب المنتخبين الذين اعتبر 36 بالمائة منهم انها تحتل الأولوية الأولى، لتاتي في المرتبة الثانية بعد الاقتصاد والأوضاع المعيشية لديهم، وكما في الرسم البياني التالي:

تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي لأفراد العينة من غير النواب

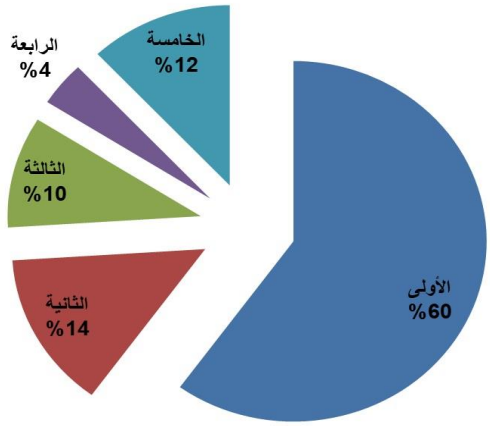

2. تعزيز الاقتصاد والأوضاع المعيشية

قال 38 بالمائة من أفراد العينة إن الاقتصاد والأوضاع المعيشية تحتل المرتبة الثانية من حيث الأولوية، في حين اعتبر 24 بالمائة منهم انها تحتل المرتبة الأولى، ونفس النسبة قالت إنها تحتل المرتبة الثالثة، فيما قال 6 بالمائة و8 بالمائة إنها تحتل المرتبة الرابعة فالخامسة، كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

تعزيز الاقتصاد والواقع المعيشي للمواطن لأفراد العينة من غير النواب

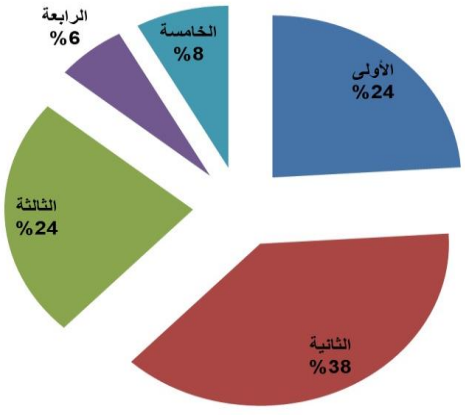

3. التحديات الأمنية

جاءت التحديات الأمنية في المرتبة الاخيرة لدى عينة النخبة من غير النواب، بوزن تفوقت فيه على اعضاء مجلس النواب المنتخب بما يفوق 14% وذلك بعد ان اعتبر 18 بالمائة من اعضاء النخبة من غير النواب إنها أولوية في حين اعتبر 4 بالمائة من النواب انها أولوية محتلة بذلك المرتبة الاخيرة لدى كلا العينتين بفوارق واضحة في الوزن النسبي لأهميتها، كما في الرسم البياني التالي:

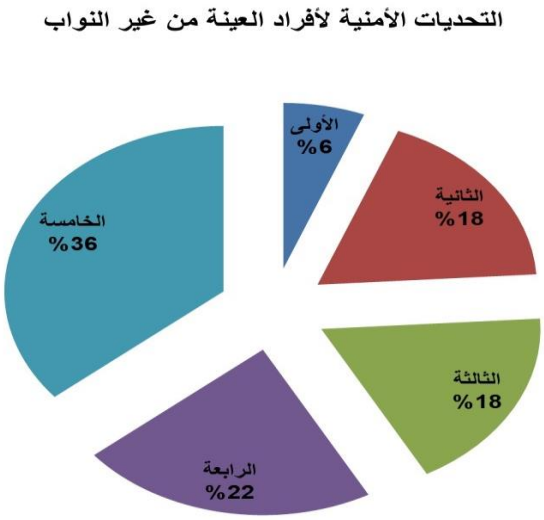

4. الحريات العامة

احتلت الحريات العامة المرتبة الثالثة في الأهمية لدى عينة النخبة من غير النواب وبوزن بلغ 28 بالمائة، متفوقًا على أعضاء مجلس النواب الذي احتلت لديه المرتبة الاخيرة إلى جانب الإصلاح والتحديات الأمنية، وبفارق في الوزن عن اعضاء العينة من غير النواب بلغ 24 بالمائة.

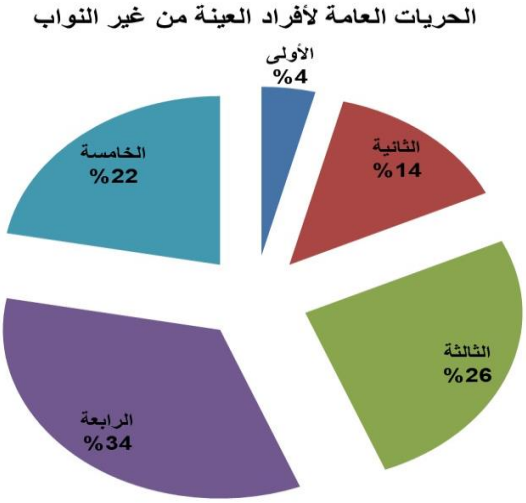

5. الإصلاح السياسي

حلّ الاصلاح السياسي في المرتبة الرابعة لدى أفراد العينة من غير النواب وبوزن نسبي بلغ 22 بالمائة، ليتفوق أفراد العينة من مجلس النواب المنتخب في تقدير أهميته من حيث الترتيب لا من حيث الوزن، إذ اعتبر 10 بالمائة من النواب أنه يحتل أولوية بفارق وزن بلع 12 بالمائة لأفراد العينة من غير النواب الذين وإن صنفوه في المرتبة الرابعة إلا أنهم أعطوه وزنًا أعلى بلغت 22 بالمائة.

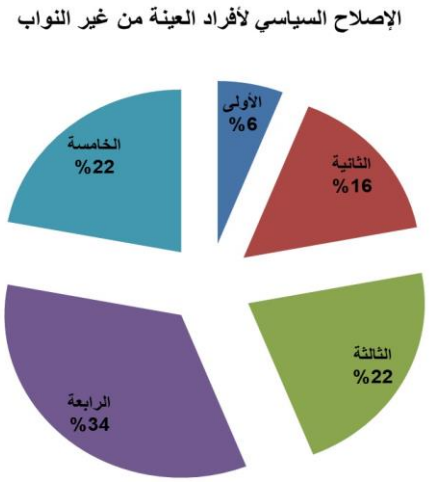

ثالثاً: مقارنة رأي أعضاء مجلس النواب من الذكور بالإناث

بحسب النتائج، فإن تعزيز الاقتصاد وتحسين الواقع المعيشي هي الأولوية الأولى لمجلس النواب، لكنها لا تبتعد كثيرا عن أولوية تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة خطر اليمين الإسرائيلي بحسب أعضاء المجلس من الذكور بحسب الرسم البياني التالي:

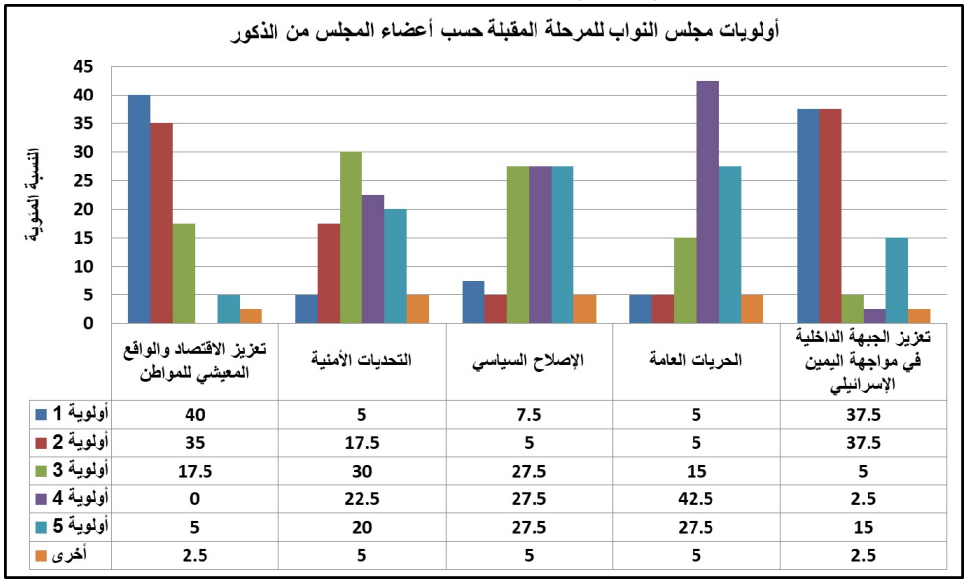

	تعزيز الاقتصاد والواقع المعيشي للمواطن	التحديات الأمنية	الإصلاح السياسي	الحريات العامة	تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي
أولوية 1	40	5	7.5	5	37.5
أولوية 2	35	17.5	5	5	37.5
أولوية 3	17.5	30	27.5	15	5
أولوية 4	0	22.5	27.5	42.5	2.5
أولوية 5	5	20	27.5	27.5	15
أخرى	2.5	5	5	5	2.5

في المقابل تصدر تعزيز الاقتصاد سلم أولويات النواب الإناث في المجلس للمرحلة المقبلة بفارق واضح عن تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي بحسب الرسم البياني التالي:

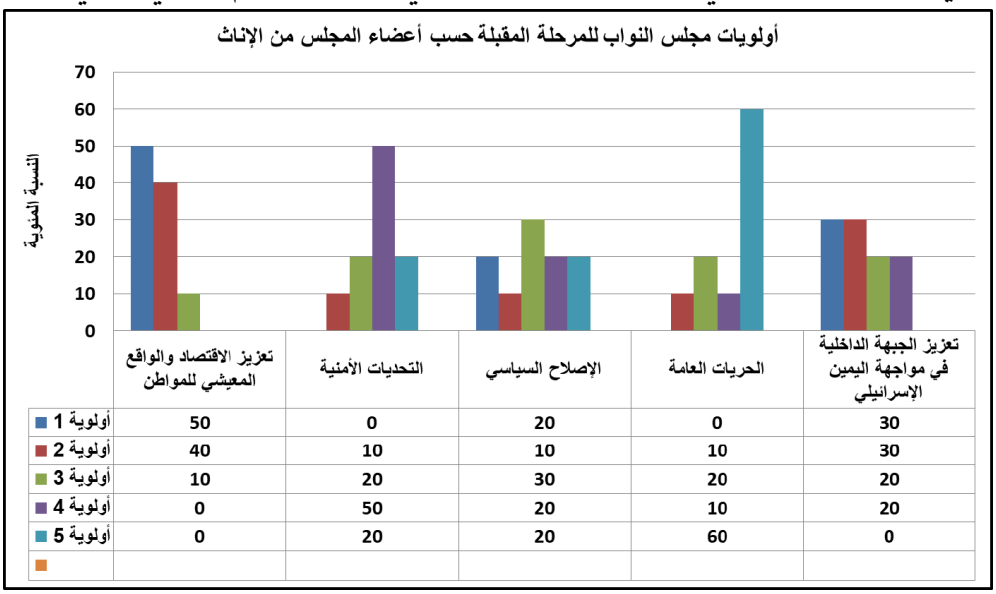

	تعزيز الاقتصاد والواقع المعيشي للمواطن	التحديات الأمنية	الإصلاح السياسي	الحريات العامة	تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي
أولوية 1	50	0	20	0	30
أولوية 2	40	10	10	10	30
أولوية 3	10	20	30	20	20
أولوية 4	0	50	20	10	20
أولوية 5	0	20	20	60	0

1. تعزيز الاقتصاد والأوضاع المعيشية

قال 40 بالمئة من أعضاء مجلس النواب الذكور إن تعزيز الاقتصاد هو الأولوية الأولى، وأفاد 35 بالمئة منهم أنها الأولوية الثانية، فيما ذهب 17.5 بالمئة و5 بالمئة منهم إلى أنهما يأتيان في المرتبتين الثالثة والخامسة في أولويات مجلس النواب للمرحلة المقبلة. في المقابل أفادت 50 بالمئة من النواب الإناث إن الأولوية الأولى هي تعزيز الاقتصاد، وأفادت 40 بالمئة منهن أنها الأولوية الثانية، فيما ذهبت 10 بالمئة من أعضاء مجلس النواب إلى أن ذلك هو ثالث أولويات مجلس النواب في المرحلة المقبلة.

2. تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي

غير بعيد عن ذلك، قال 37.5 بالمئة من أعضاء المجلس النواب الذكور إن تعزيز الجبهة الداخلية هو الأولوية الأولى وقالت نفس النسبة إنها الأولوية الثانية، بينما أفاد 5 بالمئة و2.5 بالمئة و15 بالمئة إن ذلك يأتي في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة على الترتيب. بينما قالت 30 بالمئة من أعضاء مجلس النواب الإناث إن الأولوية الأولى للمجلس في المرحلة المقبلة هي تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي، وقالت نفس النسبة إنها الأولوية الثانية.

3. التحديات الأمنية

قال 5 بالمئة من أعضاء مجلس النواب الذكور إن التحديات الأمنية هي الأولوية الأولى، وأفاد 17.5 بالمئة منهم أنها الأولوية الثانية، فيما ذهب 30 بالمئة إلى انها الأولوية الثالثة و 22.5 بالمئة منهم أنه تأتي في المرتبة الرابعة و 20 % الخامسة و 5 بالمائة يرى أن هناك أولويات أخرى لمجلس النواب للمرحلة المقبلة. في المقابل أفادت 10 من النواب الإناث إنه أولوية ثانية، وأفادت 20 بالمئة منهن أنها الأولوية الثالثة، فيما ذهبت 50 بالمئة من أعضاء مجلس النواب الإناث إلى إنها الأولوية الرابعة و20 % أنها خامس أولويات مجلس النواب في المرحلة المقبلة.

4. الحريات العامة

قال 5 بالمئة من أعضاء مجلس النواب الذكور إن تعزيز الحريات العامة هي الأولوية الأولى، وأفاد 5 بالمئة منهم أنها الأولوية الثانية، فيما ذهب 15بالمئة و45.5 بالمئة منهم أنها تأتي في المرتبتين الثالثة والرابعة و27.5 ذهبوا إلى أنها الأولوية الخامسة. في المقابل أفادت 10 بالمئة من النائبات الإناث أن الأولوية الأولى هي تعزيز الاقتصاد، وأفادت 20 بالمئة منهن أنها الأولوية الثانية، فيما ذهبت 10 بالمئة إلى إن ذلك هو ثالث أولويات مجلس النواب في المرحلة المقبلة و60 بالمائة الاولوية الخامسة.

5. الإصلاح السياسي

قال 7.5 بالمئة من أعضاء مجلس النواب الذكور إن تعزيز الإصلاح السياسي هو الأولوية الأولى، وأفاد 5 بالمئة منهم أنها الأولوية الثانية، فيما ذهب 27.5 بالمئة و27.5 بالمئة و27.5 بالمائة بالتساوي منهم أنها تأتي في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بالتساوي في أولويات مجلس النواب للمرحلة المقبلة، وأكد 5 بالمائة وجود أولويات أخرى. في المقابل أفادت 20 بالمئة من النواب الإناث إن الأولوية الأولى هي لتعزيز الإصلاح السياسي، وأفادت 10 بالمئة منهن أنها الأولوية الثانية، فيما ذهبت 30 بالمئة من أعضاء مجلس النواب إن ذلك هو ثالث أولويات مجلس النواب في المرحلة المقبلة، وتساوى المركز الرابع والخامس بنسبة 20 بالمائة لكل منهما في الأهمية والوزن لدى النواب من الإناث.

ملحق رقم 1

استمارة الدراسة

رتب أولويات مجلس النواب من (1) إلى (5)

تعزيز الاقتصاد والواقع المعيشي للمواطن	
التحديات الأمنية	
الإصلاح السياسي	
الحريات العامة	
تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة اليمين الإسرائيلي	
اخرى ان وجدت	

انتهى،

مركز دراسات الأمة

عمان– 11 تشرين الثاني 2024ذ